اقتصاد

السعودية تعتزم خصخصة صوامع الحبوب

لندن ـ **العربي الجديد**

تخطط المملكة العربية السعودية، إحدى أكبر الدول المستوردة للقمح والشعير في العالم، لبيع بعض صوامع الحبوب لديها كجزء من عمليات الخصخصة التي تتبناها الرياض منذ سنوات عدة. وتسعى المؤسسة العامة للحبوب، المملوكة للدولة، إلى البدء في بيع عدد من الصوامع التابعة لها خلال العام الحالي، وفقاً لما نقلته وكالة «بلومبيرغ» الأميركية، أمس الإثنين، عن مصادر مطلعة، أكدت أنّ المؤسسة بدأت في استقطاب عروض من شركات محلية وأجنبية. وزادت المملكة من مبيعات الأصول الحكومية في السنوات الأخيرة، في الوقت الذي تتطلع فيه إلى مزيد من الانفتاح وتنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط المصدر الرئيسي للإيرادات العامة.

كما تحاول الحكومة أيضاً تضييق عجز الميزانية الذي تضخم العام الماضي، بسبب الإغلاق الناجم عن انتشار جائحة فيروس كورونا وتراجع أسعار الطاقة. وكانت المؤسسة العامة للحبوب جزءاً رئيسياً من خطط الخصخصة في السعودية. ففي العام الماضي 2020، باعت جميع مطاحن الدقيق لمجموعة من المستثمرين المحليين والدوليين بحوالي 1,5 مليار دولار، إذ قدّم بنك «إتش إس بي سي» المشورة بشأن جميع هذه الصفقات. وبحسب موقعها على الإنترنت، تمتلك المؤسسة العامة للحبوب مساحات تخزين بسعة إجمالية تفوق 3,3 ملايين طن من الحبوب. وتتنافس السعودية مع الصين كأكبر مستورد للشعير في العالم، إذ تشتري حوالي 6,9 ملايين طن سنوياً، وتستخدمه في الغالب لتغذية الأغنام والإبل والماعز. كما تستورد حوالي 3 ملايين طن من القمح سنوياً. وكانت المؤسسة العامة للحبوب أعلنت، في يوليو/ تموز من العام الماضي، بدء المرحلة الثانية، والأخيرة، من خصخصة قطاع مطاحن الدقيق، مشيرة حينها، إلى أنّ المرحلة الثانية تشمل شركتي مطاحن الدقيق الثانية والرابعة، وأنّ تفاصيل العملية والإطار الزمني ستنشر بشكل منفصل. وفي إبريل/ نيسان الماضي، باعت السعودية حصة 100% في كلّ من الشركتين الثانية والرابعة لمطاحن الدقيق، لتكمل بذلك عملية خصخصة هذا النشاط. ووفق مؤسسة الحبوب، فإنّ شركة المطاحن الثانية بيعت مقابل 2,13 مليار ريال (568 مليون دولار)، بينما بيعت شركة المطاحن الرابعة مقابل 859 مليون ريال، مؤكدة أنّ الشركات التي تشتري مطاحن الدقيق ستكون قادرة على استيراد القمح مباشرة من الأسواق العالمية في تحرير أوسع لقطاع الحبوب بالمملكة. وفي منتصف مارس/ آذار الماضي، أعلن وزير المالية ووزير الاقتصاد والتخطيط، محمد بن عبد الله الجدعان، أنّ مجلس الوزراء وافق على برنامج للخصخصة يستهدف طرح فرص في 16 قطاعاً.

وقال الجدعان، في تصريحات أوردتها وكالة الأنباء السعودية «واس» حينذاك، إنّ «رؤية المملكة 2030 تُعنى بتعزيز الاستثمار في الاقتصاد الوطني وخلق الفرص الاستثمارية الجاذبة للقطاع الخاص وزيادة إسهامه في الناتج المحلي لتعزيز استدامة اقتصاد المملكة».

وكان ريان نجادي، رئيس المركز الوطني للتخصيص (الخصخصة)، قد قال في مقابلة مع وكالة «بلومبيرغ» نهاية إبريل/ نيسان الماضي، إنّ المملكة تهدف إلى إبرام صفقات بنية تحتية بقيمة نحو 15 مليار ريال (4 مليارات دولار) مع مستثمرين من القطاع الخاص هذا العام.

(Getty)

قفزة في مبيعات السيارات الكورية

أظهرت بيانات صادرة عن قطاع صناعة السيارات في كوريا الجنوبية، أن مبيعات شركة «هيونداي موتور» قفزت إلى الضعف في إبريل/ نيسان الماضي، مقارنة بنفس الفترة من عام 2020، بفضل الطلب الخارجي على السيارات الرياضية متعددة الأغراض. وباعت الشركة وفق البيانات التي أوردتها وكالة يونهاب الكورية، أمس الإثنين، نحو 345,7 ألف سيارة، مقابل 167,6 ألفا في الفترة المناظرة من العام الماضي. وساعد الطلب الخارجي القوي على السيارات الرياضية متعددة الاستخدامات «باليسيد» و«توسان» و«سانتا في» لشركة «هيونداي»، على زيادة المبيعات. وقالت الشركة إنها ستواصل هذا العام التركيز على الترويج لطرازاتها الجديدة، بما فيها سيارة «أيونيك 5» كروس أوفر الكهربائية بالكامل.

لقطات

العراق يستثمر في الغاز

أعلن وزير النفط العراقي، إحسان عبد الجبار، عن استثمار 3 مليارات دولار في مجال إنتاج الغاز في البصرة جنوبي البلاد، خلال السنوات الخمس المقبلة. وقال عبد الجبار، في مؤتمر صحافي، أمس الاثنين، للإعلان عن الخطة الاستثمارية لشركة غاز البصرة: «نسعى إلى إضافة 1,4 مليار قدم مكعبة من الغاز المصاحب يومياً»، مضيفا أن «الخطة الاستثمارية ستوفر نحو ألفي درجة وظيفية خلال مدة تنفيذها». ويبلغ إنتاج العراق الحالي من الغاز الطبيعي المصاحب 2,7 مليار قدم مكعبة قياسية يومياً، ويستهدف وصوله إلى 3,1 مليارات قدم مكعبة. ووفق تقديرات سابقة، يمتلك العراق مخزونا قدره 132 تريليون قدم مكعبة من الغاز، جرى إحراق 700 مليار قدم مكعبة منها، نتيجة ضعف القدرة على استغلاله. وما يزال العراق يستورد الغاز من إيران، عبر أنبوبين، بواقع نحو 20 مليون قدم مكعبة يوميا، لتشغيل محطات الطاقة الكهربائية في البلاد، فيما تبلغ حاجة البلاد نحو 70 مليون قدم مكعبة يوميا.

اتهامات بالفساد لحاكم «المركزي اللبناني»

أعلنت منظمة «شيربا» الفرنسية غير الربحية، أمس، أنها تقدمت ومجموعة من المحامين بشكوى قانونية إلى المدعي المالي الفرنسي ضد رياض سلامة، حاكم البنك المركزي اللبناني، بشأن مزاعم فساد وغسل أموال. وقالت شيربا، في بيان لها، وفق وكالة رويترز، إن الشكوى تتعلق بشراء عقارات «مشبوهة» في فرنسا، وان الهدف هو إعادة هذه الاستثمارات إلى اللبنانيين. لكن حاكم البنك المركزي اللبناني، رد بانه تم شراء العقارات في فرنسا قبل توليه المنصب.

نمو التمويل الإسلامي

توقعت وكالة التصنيف الائتماني العالمية «ستاندرد آند بورز» نمو قطاع التمويل الإسلامي العالمي البالغ حجمه 2,2 تريليون دولار بين 10% و12% في 2021 و2022، بسبب زيادة إصدارات الصكوك، وتعاف اقتصادي متواضع في أسواق المال الإسلامية الرئيسية. وواصل القطاع النمو، في العام الماضي، رغم جائحة فيروس كورونا، لكن بوتيرة أبطأ منها في 2019، إذ نمت الأصول الإسلامية العالمية 10,6% في 2020 مقابل نمو 17,3% العام السابق.

دبي والعبور الآمن للسلع الإسرائيلية

مصطفى عبدالسلام

يوماً بعد يوم، تقترب سلع الاحتلال الإسرائيلي من الأسواق العربية، خصوصاً في الدول التي طبعت العلاقات السياسية مع إسرائيل. وبعدما قاطعت تلك الأسواق ومستهلكوها تلك السلع منذ احتلال إسرائيل للأراضي العربية في العام 1948 وما بعدها، وفرض العرب نوعاً من المقاومة الشديدة لكلّ أنواع التطبيع الاقتصادي والتجاري مع دولة الاحتلال، يبدو أنّ هذه السلع ستخترق أسواق دول المنطقة هذه المرة، وقد تعرف طريقها نحو بيوت المستهلكين العرب من بوابة إمارة دبي وجبل علي.

ومنذ تطبيع العلاقات بين أبوظبي وتل أبيب في سبتمبر/ أيلول والسلع الإسرائيلية تشق طريقها نحو الأسواق الإماراتية، فقد استقبل ميناء جبل علي حاويات تحمل بضائع ومنتجات إسرائيلية في سابقة من نوعها، كما رست سفن تجارية إماراتية في ميناء حيفا المحتلة. ويوم الأحد الماضي، تم فتح بورصة «دبي للذهب والسلع» أمام الإسرائيليين، وسمحت الإمارات للشركات الإسرائيلية وتجار الذهب بالانضمام إلى أعضاء البورصة والتداول للمرة الأولى. وفي بداية يناير/ كانون الثاني، نشر المتحدث باسم رئيس الوزراء الإسرائيلي، أوفير جندلمان، صوراً قال إنّها لفواكه وتمور وخضروات تحمل العلم الإسرائيلي في الأسواق الإماراتية. وقال في تغريدة: «لأول مرة: فواكه وتمور وخضروات إسرائيلية تصل إلى السوبرماركتات الإماراتية وعليها العلم الإسرائيلي ليرى الجميع مصدرها، والدليل على جودتها وكانت ردود فعل الزبائن إيجابية جداً!» بحسب زعمه. وتابع قائلاً: «خير المحاصيل الإسرائيلية ستستمر في الوصول إلى الأسواق الإماراتية». لم يقتصر الأمر على تصدير منتجات الاحتلال للإمارات، بل تم تصدير منتجات المستوطنات التي ترفض دول العالم الاعتراف بها وتعتبرها أراضي محتلة، ففي نوفمبر/ تشرين الثاني، بدأ المجلس الإقليمي في مستوطنات منطقة نابلس المسماة إسرائيلياً (مجلس مستوطنات السامرة)، بتصدير منتجات وسلع المستوطنات إلى الإمارات، مع ملصقات تشير إلى أنّ إسرائيل هي بلد المنشأ. كما زار وفد من قادة المستوطنات الإسرائيلية الإمارات، بهدف إبرام اتفاقيات استيراد بضائع ومنتجات من المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية. وكشفت مواقع إسرائيلية مناصرة للمستوطنات، أنّ الوفد أجرى لقاءات عمل في الإمارات، بهدف تصدير منتجات المستوطنات للإمارات. السؤال: هل ستتوقف سلع ومنتجات إسرائيل عند حدود أسواق ومولات ومحال الإمارات، أم ستجد طريقها للأسواق العربية والإسلامية تحت شعار «صنع في الإمارات» وربما «صنع في إسرائيل»؟

انتعاش مطاعم الأردن بعد رفع الحظر الشامل

عمان ـ **العربي الجديد**

انتعش الطلب على المطاعم ومتاجر الحلويات في الأردن، بعدما أوقفت السلطات أخيراً، الحظر الشامل أيام الجمع من كل أسبوع، والذي جرى فرضه قبل نحو شهرين لمواجهة انتشار فيروس كورونا في المملكة. وقال ممثل قطاع المواد الغذائية في غرفة تجارة الأردن، رائد حمادة، إن مبيعات المطاعم ومحال الحلويات زادت، يوم الجمعة الماضي، بنسبة 20% مقارنة بمبيعات باقي أيام الأسبوع، لافتا إلى أن خدمات التوصيل المنزلي تحسنت أيضا خلال الأيام الماضية من شهر رمضان، حيث ترتفع يوميا، ما يسهم في زيادة المبيعات وتنشيط الأعمال. وأكد حمادة في تصريحات، أمس الإثنين، على أهمية توسعة مظلة القطاعات المشمولة بخدمات التوصيل، بما ينعكس على نشاط قطاعات تجارية أخرى، خاصة محال المواد الغذائية والمخابز ومحال تعبئة المياه وبيع الخضروات، لافتا إلى أن نشاط القطاعات التجارية والخدمية سلسلة مترابطة ومتكاملة في ما بينها، وتعطل أي قطاع سيؤثر على باقي القطاعات والاقتصاد الوطني. وأضاف أن المطاعم ومحال الحلويات ملتزمة بأوامر الدفاع (القرارات الحكومية) من خلال منع التجمعات وتطبيق الإجراءات الصحية المفروضة من الجهات الرسمية سواء لجهة ارتداء الكمامة أو التباعد، متوقعا أن ينشط الطلب بشكل واضح خلال الأيام الأخيرة من شهر رمضان. وبحسب غرفة تجارة الأردن، «يوجد في المملكة حوالي 18 ألف محل تعمل في قطاع المطاعم والحلويات توظف 100 ألف عامل». وكان القطاع قد تضرر بشدة في ظل قيود كبح كورونا وسط مطالبات متصاعدة من العاملين في القطاع بتخفيف هذه القيود. ويوم الأربعاء الماضي، قررت الحكومة وقف العمل بالحظر الشامل أيام الجمع من كل أسبوع، بينما أبقت على الحظر الجزئي اليومي المعمول به حاليا. وكانت الحكومة قد فرضت في 10 مارس/ آذار الماضي، حظر تجول شاملاً وكلياً، أيام الجمع، وحظر تجول جزئياً بقية أيام الأسبوع، يبدأ للمنشآت من السادسة مساء، وللأفراد من السابعة مساء، ويستمر حتى السادسة من صباح اليوم التالي. وكان ممثل عن قطاع المواد الغذائية في غرفة تجارة الأردن، قد قال في تصريحات صحافية منتصف إبريل/ نيسان الماضي، إن القطاعات التجارية والخدمية لم تعد تحتمل المزيد من الإغلاقات، أو تقليص ساعات العمل خلال الفترة المقبلة.

مال وناس

فوارق طبقية مرعبة في سورية

الحرب في سورية خلقت فوارق طبقية مرعبة، فبينما ينعم أشخاص بكل مقومات الحياة من الخدمات والسيارات الفاخرة تعيش ملايين الاسر دون وقود او كهرباء او خدمات

عمار الحلبي

وسّعت الأزمة الاقتصادية غير المسبوقة التي ترمي بظلالها اليوم على السوريين الهوّة الطبقية بين فئات المجتمع السوري. وحسب مراقبين فإن أكبر أسباب اتساع الفوارق بين الأغنياء والطبقتين المتوسطة والفقيرة يرجع إلى تفاقم الفساد الذي ينعشه نظام بشار الأسد. وعلى الرغم من كون الطبقة الوسطى في سورية كانت الشريحة الكبرى قبل اندلاع الثورة السورية، ولكن هذا لم يكن يخفي حينها وجود سوريين يعيشون في فقر مدقع وآخرين يملكون ثروات طائلة. ولكن بعد اندلاع الثورة وسيطرة رجال السياسة والسلاح على مفاصل الدولة، وظهور طبقات برجوازية جديدة في البلاد، اتسعت الفوارق الطبقية الاقتصادية بين السوريين، حتى وصلت إلى حد أن هناك من ينامون دون طعام وآخرين ينفقون ملايين الليرات في حفلات ليلية باذخة في ذات المدينة. تشير إحصاءات الأمم المتحدة إلى أن نحو 85 في المائة من السوريين باتوا تحت خط الفقر، وغير قادرين على تأمين احتياجاتهم الأساسية. وفي المقابل يوضح برنامج الأغذية العالمي أن نحو 9,3 ملايين (نحو نصف عدد السوريين داخل البلاد) بحاجة لمساعدات غذائية.

يعمل الشاب السوري أحمد نادلاً في أحد المطاعم على أوتوستراد المزة بالعاصمة السورية دمشق، ويعيش في حي التضامن في نفس المدينة، ولكنه خلال تنقله يومياً بين المنزل والعمل يشعر بأنه ينتقل بين «كوكبين»، بحسب تعبيره، قائلاً: «لا يتعلّق الأمر بأن حي المزة فاخر وحي التضامن شعبي وغالبية سكانه من الفقراء لأن هذه حقيقة تاريخية ولا علاقة للحرب فيها، ولكن الانهداش هو في الفارق الكبير في نمط حياة الناس بين سكان الحيين». ويشرح الشاب الذي حظي بفرص التنقّل بحرّية لأنه وحيد أسرته ولا يتم سحبه للخدمة العسكرية: «الحرب في سورية خلقت فوارق طبقية مرعبة، فبينما ينعم أشخاص بكل مقومات الحياة من الخدمات والسيارات الفاخرة والوقود الذي يؤمنونه بسهولة، والسهر اليومي لفتح طاولات بمئات الآف الليرات، تعيش أسرتي وأسرٌ أخرى في الحي الذي أسكن فيه دون أن تشهد التيار الكهربائي أكثر من ساعتين يومياً».

ولفت إلى أن المسألة لا تتعلّق بالفقر والثراء بقدر ما تتعلّق بأن خدمات الدولة واهتماماتها ليست واحدة لكل السوريين، وهذا أكثر ما يعمّق الفجوة الطبقية. يشار إلى أنّ المواطنين في مناطق سيطرة النظام يعانون من العديد من الأزمات جراء نقص كبير في الوقود والخبز، في ظلّ ارتفاع كبير بالأسعار، في حين يزداد الفقر بسبب تداعيات كورونا وتدهور العملة المحلية أمام الدولار الأميركي. وتحت ضغط السوق السوداء، رفع المصرف المركزي بدمشق، في 15 إبريل/ نيسان الماضي، سعر الدولار الرسمي من 1256 ليرة إلى 2512 ليرة، كما ضاعف سعر الحوالات الخارجية لتبلغ 2500 ليرة للدولار، بعد يومين من إقالة الأسد حاكم المصرف السابق، حازم قرفول، وتعيين النائب الثاني بالمصرف المركزي، محمد عصام هزيمة، حاكماً للمصرف. وسبق أن ألغت وزارة التجارة الداخلية دعم مواد تموينية عن طريق البطاقة الذكية، ومنها الزيت النباتي. كما ألغت الوزارة دعم الشاي، الأمر الذي يكلف المواطنين أعباء إضافية. ويعتمد الكثير من أهالي مدينة دمشق على الأموال المرسلة من المغتربين، وسط تواصل تدهور أوضاعهم المعيشية. من جانبه، يقول الباحث الاقتصادي السوري يونس الكريم إن «أساس وجذور الطبقية في سورية يعودان إلى طبيعة الفساد خلال الثقافة التي زرعها بشار الأسد وخاصة في عام 2005، وذلك بعد أن قام الأسد باختيار شخصيات محددة منها لقطاع المال وآخرين للسلطة».

وأضاف الكريم لـ«العربي الجديد» أنه «خلال الثورة السورية بدأ صُنّع الأموال بشكل هائل جداً دون حسيب أو رقيب مع غياب العمل المؤسساتي في كيانات المعارضة، فبتنا نسمع عن أصحاب رؤوس أموال كبيرة استفادوا من هذه المنح وجمعوا أموالاً ضخمة». واعتبر الباحث ذاته أن فساد منظومة سلطة الأسد ساعدت على صعود أسماء جديدة لم يكن يعرف السوريون عنها شيئاً، وهؤلاء أصبح اسمهم «أمراء الحرب» وحققوا ثرواتهم من العسكر والمليشيات.

ويعد هذا التيار من أصحاب رؤوس الأموال الجديدة موازياً لما يُعرف بـ«البرجوازيين القدامى»، وأبرزهم محمد حمشو ورامي مخلوف، الذين تراجع نفوذهم لصالح نفوذ «تجار الحرب» المقرّبين من أسماء الأسد، أمثال سامر الفوز الذي سيطر على استثمارات واسعة خلال فترة الثورة، وحسام قاطرجي وهو عراب صفقات النفط بين النظام وتنظيم «داعش» سابقاً، إضافةً إلى مهند الدباغ ابن خالة أسماء الأسد، الذي يسيطر على شركة «تكامل» التي تشغّل «البطاقة الذكية» في سورية ويحصل السوريون بموجبها على الخبز والوقود وبعض المواد الغذائية المدعومة.

الفساد ساهم في زيادة أعداد الفقراء (لؤي بشارة/ فرانس برس)

85%

توضح إحصاءات الأمم المتحدة أن نحو 85 في المائة من السوريين باتوا تحت خط الفقر، وغير قادرين على تأمين احتياجاتهم الأساسية. وفي المقابل، يوضح برنامج الأغذية العالمي أن نحو 9,3 ملايين سوري بحاجة إلى مساعدات غذائية.

تقارير عربية

إسواق

الجزائر: انتعاش الأسواق العشوائية في رمضان

الجزائر ـ **حمزة كحال**

أعاد شهر رمضان بعث ظاهرة انتشار الأسواق التجارية العشوائية في العاصمة، التي يستغلها الشباب من أجل كسب بعض المال، وسط ارتياح المواطنين في ظل الأسعار المقبولة التي تباع بها الخضار والفواكه مقارنة بتلك المعروضة عبر الأسواق والمحلات.

ويأتي ذلك في وقت تشهد البلاد حجرا صحياً علّق العديد من الأنشطة التجارية، ما جعل الأسواق العشوائية ملاذ الجزائريين لملء «فقة رمضان»، بالموازاة مع امتداد موجة الغلاء التي تعصف بالأسواق، من حي لحي ومن بلدية لأخرى، تنقلت «العربي الجديد» من «رغاية» شرق العاصمة إلى «أولاد فايت» غربا فـ«بابا علي» جنوبا وغيرها من البلديات، لا ترى عين المتجول فيها سوى تجار عشوائيين أو «فوضويين» كما يُلقبون، حوّلوا الشوارع إلى أسواق على الهواء الطلق واستحوذوا على كل الأرصفة.

3000 نقطة بيع فوضوية في مختلف المحافظات

يقول الشاب أحمد رضوان، صاحب طاولة لبيع الفواكه في حي «الحوش المخفي» الشعبي في العاصمة الجزائرية، إنه «وضع عدة طلبات عمل في وكالات التشغيل ولم يتلق أي رد وحاول عدة مرات مع البلدية من أجل الاستحواذ على محل في الأسواق التجارية النظامية، إلا أن المحسوبية وقفت بينه وبين المحل.

وأضاف الشاب الجزائري لـ«العربي الجديد» أن «شهر رمضان هو فرصة له من أجل كسب الرزق، حيث اقترض بعض المال من أجل شراء الفواكه وعرضها في سوق فوضوية موسمية تقام كل شهر رمضان».

وقال: «نحاول حماية أنفسنا قدر المستطاع من الإصابة بالفيروس».

من جانبه، أكد بائع آخر يدعى زين العابدين، أنه «تعود كل سنة خلال شهر رمضان على نصب «طاولته» أسفل العمارة التي يسكن فيها لبيع فيها الخضار والفواكه وأحيانا الأواني المنزلية حسب رأس المال الذي يحوز عليه، وهو نفس الشيء الذي يقوم به أغلب شباب الحي من العاطلين عن العمل، لافتا في حديث لـ «العربي الجديد» إلى أنه «يجني فوائد قليلة أحيانا لا تتعدى الدنانير الخمسة في الكيلوغرام الواحد».

واللافت أن هذه الأسواق الفوضوية تشهد تهافتا كبيرا من طرف المواطنين، رغم بلوغ حالات الإصابة بـ«كوفيد 19» أرقاما مقلقة.

وإلى ذلك، يقول المواطن عمر بلقاضي، لـ«العربي الجديد» إنه «يفضل شراء ما يحتاج إليه من هذه الأسواق بالنظر لقربها من مسكنه ومن أجل الأسعار المقبولة التي تعرض بها حيث لا تتعدى 10 دنانير (الدولار = نحو 133 دينارا) في الكيلوغرام الواحد في أقصى الظروف وهو أمر مقبول مقارنة بالأسعار في الأسواق التجارية المرخصة، حيث يكون للتجار في الأسواق النظامية مصاريف يدفعونها ويضطرون إلى تعويضها برفع الأسعار، لكن هذا لا يمنعنا من أخذ الحيطة وترك مسافات ولبس الكمامات».

من جانبها، قالت السيدة نعيمة (موظفة) إنها تقتني ما تحتاج إليه يوميا من الأسواق العشوائية المنتشرة عبر الأحياء بالنظر لسهولة وسرعة الوصول إليها بالإضافة إلى الأسعار المنخفضة حيث تقل قرابة 200 دينار كل مرة تشتري من الأسواق الفوضوية مقارنة بالأسواق النظامية.

وكانت الحكومة الجزائرية قد رخصت للأنشطة التجارية، جلها متعلق ببيع المواد واسعة الاستهلاك، الغذائية والصيدلانية والبناء والنجارة، بالإضافة لخدمات الحلاقة والخياطة، مع تحذير التجار من التجاوزات وعدم الالتزام بإجراءات الوقاية من فيروس كورونا.

إلا أن الإقبال الكبير على هذه الأسواق العشوائية، بات يزعج التجار النظاميين الذين يرون فيها تجاوزا صارخا لحقوقهم. إلى ذلك، كشف الحاج الطاهر بولنوار، رئيس الجمعية الجزائرية للتجار والحرفيين الجزائريين، لـ«العربي الجديد» أن «عدد نقاط البيع العشوائية ارتفع من 2000 نقطة بيع فوضوية على مستوى التراب الوطني إلى قرابة 3000 نقطة في شهر رمضان، ويتزايد نشاطها خلال شهر رمضان».

أضاف بولنوار لـ«العربي الجديد» أن «غلق بعض المساحات التجارية بسبب تفشي الوباء جعل تجارا يخرجون إلى الشارع لكسب قوت يومهم».

ولفت رئيس الجمعية الجزائرية للتجار والحرفيين إلى أن «التجارة الموازية أضحت تشكل خطرا كبيرا على الاقتصاد الوطني وتسبب خسارة للخزينة العمومية تفوق 250 مليون دولار سنويا، كما أن السوق الموازية أصبحت وسيلة لتسويق نحو 80 بالمائة من المواد المقلدة والمنتهية الصلاحية والسلع المهربة سواء في رمضان أو غيره من الشهور وأصبحت عقبة امام مشاريع الاستثمار بانتشار منافسة غير الشرعية التي تنفر المستثمرين المحليين والأجانب».

وكانت الحكومة الجزائرية قد أعلنت في العديد من المرات عزمها على القضاء على الأسواق العشوائية، إلا أنها عجزت عن فعل ذلك بالرغم من صدور عدة قوانين ومراسيم. وفي خضم هذا الصراع الخفي الظاهر بين تجار الأسواق العشوائية والجهات الرسمية التي تسعى إلى القضاء عليها ولو باجتثاث، دخلت المنظمات والجمعيات الممثلة للمستهلك المعادلة، بعدما دقت ناقوس الخطر من تبعات الظروف التي تعرض فيها السلع للبيع والتي تراها خطرا على صحة الجزائريين، في وقت تسجل البلاد أكثر من 170 حالة إصابة جديدة يوميا بـ«كورونا» منذ بداية شهر الصيام.

غلاء الفواكه والخضروات يدفع المواطنين للشراء من الأسواق العشوائية (بلال بن سالم/Getty)

العراق

الفصائل المسلحة تعطّل إعمار الموصل

بغداد ـ **سلام الجاف**

أثار نواب ومسؤولون عن محافظة نينوى (شمال العراق) تساؤلات بشأن ملف إعمار محافظتهم، والتي تصل نسبة الخراب فيها إلى 80 بالمائة نتيجة لاحتلالها من قبل تنظيم «داعش» الإرهابي صيف العام 2014، ومن ثم معارك تحريرها وما رافقها من أعمال قصف جوية وبرية، تسببت بتدمير واسع جدا للبنى التحتية، مطالبين الحكومة بالعمل الجدي بهذا الملف. وحسب نواب في البرلمان وخبراء اقتصاد، فإن العديد من المعوقات تعطل عمليات إعادة الإعمار، ومنها اتساع نفوذ الفصائل المسلحة، وعدم وجود خطوات تنفيذية من قبل اللجنة المشكلة لإعمار ما دمرته الحرب.

وقبل نحو شهر واحد، شكّل رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي لجنة عليا لإعمار المحافظة وعاصمتها الموصل، وهي الأولى من نوعها، لكن اللجنة لم تخط حتى الآن إلا خطوات بسيطة في متابعة ملف الإعمار.

وقالت النائبة عن المحافظة، محاسن حمدون، إن «اللجنة باشرت بالعمل وأجرت لقاءات مع نواب المحافظة، وقدمنا رؤيتنا لما تحتاجه المحافظة من أجل الإعمار»، مبينة لـ«العربي الجديد» أن «عمل اللجنة حاليا هو إجراء لقاءات وحوارات ومناقشات، ووضع الخطط للإعمار».

وأكدت «أهمية ألا يتم تسييس ملف الإعمار، وأن يتم التعامل بشفافية ومهنية مع هذا الملف وحسب الحاجة لكل المناطق بالمحافظة»، مشيرة: «تلمسنا جدية بالتعامل مع ملف إعمار الموصل، لكن المشكلة تنتظر تنفيذا جديا بالعمل».

وشدّدت على أن «المبالغ التي انطلقت لإعمار المحافظة يجب أن يكون لها أثر واضح بإعمارها، إذ إنها حصلت على أكثر من 420 مليار دينار من موازنة تنمية الأقاليم، ومن مشروع إعادة الاستقرار حصلت على 115 مليار دينار، ومن صندوق الإعمار 105 مليارات دينار وغيرها» (الدولار = نحو 1460 دينارا)، وأوضحت حمدون أن «هذه المبالغ إذا ما تمت إدارتها بشكل مهني وجدي فسيكون لها أثر واضح بإعمار المحافظة». من جهته، أكد مسؤول محلي في المحافظة أن «اللجنة المشكلة ما زالت أعمالها نظرية فقط، من خلال بحث المشاريع ودراسة كلف الإعمار، وتحديد الأولويات، وغيرها من الخطوات»، مبينا لـ«العربي الجديد» أن «ملف إعمار الموصل هو ملف سياسي، وأن هناك قوى سياسية ونفوذاً لفصائل مسلحة بالمحافظة تسعى لإعاقة الملف». ولا يتوقف تدخل الفصائل المسلحة في الموصل على التدخل في ملف إعادة الإعمار، بل يصل الأمر إلى التدخل في مختلف المجالات الاقتصادية في المدينة. والأسبوع قبل الماضي، شهدت مدينة الموصل اشتباكات مسلحة بين عناصر من مليشيا «عصائب أهل الحق» وأفراد أمن، أسفرت عن جرح 4 مواطنين، وذكرت مواقع إخبارية محلية عراقية أنّ الاشتباك جاء إثر خلافات بشأن صفقة شراء نخالة الطحين، وهي بقايا القمح المطحون المستخدم في الدقيق والذي يباع كأعلاف للمزارع.

وحسب مراقبين، فإنّ المحافظة ما زالت خاضعة لسيطرة شبه كاملة من قبل المليشيات، التي حولتها إلى مصدر ربح مالي لها ولعناصرها، ما يعرقل التقدم في العديد من الملفات ومنها إعادة إعمار ما دمرته الحرب.

ومن جانبه، شدّد المسؤول المحلي في محافظة نينوى، الذي رفض ذكر اسمه، على «أهمية أن تتعامل الحكومة بحزم مع الملف وبجدية، وأن تدعم اللجنة بشكل واسع، وتمنع أي تدخلات من أي طرف بعملها». النائب السابق عن المحافظة، نوري العبد ربه، لم يكن متفائلا بشأن ملف الإعمار، الذي أكد أن التخصيصات المالية للمحافظة لا تكفي سوى لعمليات ترقيعية، لا تتجاوز نسبة 10 بالمائة من حجم الدمار الذي لحق بالمدينة. وقال العبد ربه لـ«العربي الجديد»: «لا أتوقع أن يكون هناك إعمار في المحافظة إلا الشيء البسيط». وأكد أن المبالغ المخصصة للموصل تستهدف فقط إحياء وترميم شيء قليل من الماضي الذي كانت عليه».

النائبة عن المحافظة انتصار الجبوري أكدت لـ«العربي الجديد» أن ما تحتاجه المحافظة من أموال لإعادة الإعمار قد يتطلب تخصيصات لعدة موازنات، على مدى الأعوام القادمة.

مخاوف من تسييس ملف إعادة إعمار الموصل (زيد العبيدي/فرانس برس)

تحسن التعاون المصري التركي

شهدت العلاقات التركية المصرية تحسناً ملحوظاً مؤخراً، وسط توقعات مراقبين بانعكاساها على إنعاش العلاقات الاقتصادية في وقت قصير. لذلك سيعمل المسؤولون في البلدين على اتخاذ خطوات مهمة لزيادة التجارة الثنائية والاستثمارات، حسب الأناضول. أمس. ووفق بيانات معهد الإحصاء ووزارة التجارة التركيين، بلغ حجم الصادرات التركية إلى مصر 21,9 مليار دولار من 2014 حتى 2020، بينما بلغت الواردات من مصر 12,1 مليار دولار في الفترة نفسها. ويتبين أنّ تركيا التي تصدر ما قيمته 3 مليارات دولار سنوياً إلى مصر، حرصت على المحافظة على علاقاتها الاقتصادية مع القاهرة. وشكلت منتجات الحديد والصلب والسيارات والبلاستيك والزيوت البترولية غالبية تلك الصادرات التركية.

تموين

أكبر قرض مرتقب في تاريخ تونس

تونس ـ **إيمان الحامدي**

بدأت حكومة تونس، أمس الاثنين، مفاوضات مع صندوق النقد الدولي، من أجل الحصول على أكبر قرض في تاريخ البلاد، في ظل تقييمات مختلفة حول قدرتها على إقناع إدارة الصندوق بالحصول على المبالغ المطلوبة لسداد عجز قياسي في الموازنة وحاجيات تمويلية من القروض الخارجية فاقت الـ7 مليارات دولار. وقال رئيس الحكومة التونسية، هشام المشيشي، الأسبوع الماضي، في تصريح لوكالة «رويترز»، إن بلاده تنوي طلب 4 مليارات دولار من أي مؤسسة قرض أخرى، مشيرا إلى أنه لم يتسنَّ استكمال برنامجي التعاون الموقعين عامي 2013 و2016، بعد قرار من الصندوق بتعليقهما بسبب الظروف السياسية في البلاد.

واعتبر بسباس أن أهمية تحصيل اتفاق مع صندوق النقد الدولي تكمن في فتح باب التمويلات لتونس للحصول على قروض جديدة تحت غطاء الصندوق الذي يمثل ضمانة أساسية لبقية الممولين وشركاء تونس الماليين، بحسب قوله.

وتتوقع تونس، بعد إتمام الاتفاق مع صندوق النقد، التمكن من سحب أول قسط في يونيو/حزيران القادم، لتنطلق في تعبئة باقي الموارد التي تحتاجها الموازنة وتنفيذ بنود الاتفاق الذي يفرض إصلاحات موجعة، من بينها رفع الدعم عن الغذاء والمحروقات وتجميد الرواتب.

ويعتبر الخبير الاقتصادي آرام بالحاج، أن تونس لن تتمكن من الحصول على 4 مليارات دولار من الصندوق، معتبرا أن السيناريو الذي اشتغلت عليه الحكومة جد متفائل، وقد يقود الوفد المتفاوض إلى تقديم تنازلات كبيرة بسبب الضعف في بالبرامج السابقة، بسبب الحاجيات التمويلية الكبرى واختلاف الظرف الاقتصادي للبلاد، مشيرا إلى أن أقصى مبلغ تمكنت تونس من سحبه من الصندوق كان في حدود 1,7 مليار دولار، في إطار الاتفاق الموقع عام 2016. وأضاف بسباس، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن تونس تعاونت في 3 مناسبات منذ استقلالها مع صندوق النقد الدولي، وذلك في سنوات 1986 و2013 و2016، ليكون التعاون الجديد الرابع من نوعه. ولم يسبق لتونس، بحسب وزير المالية السابق، أن طلبت قرضا بقيمة 4 مليارات دولار من أي مؤسسة قرض أخرى، مشيرا إلى أنه لم يتسنَّ استكمال برنامجي التعاون الموقعين عامي 2013 و2016، بعد قرار من الصندوق بتعليقهما بسبب الظروف السياسية في البلاد.

واعتبر بسباس أن أهمية تحصيل اتفاق مع صندوق النقد الدولي تكمن في فتح باب التمويلات لتونس للحصول على قروض جديدة تحت غطاء الصندوق الذي يمثل ضمانة أساسية لبقية الممولين وشركاء تونس الماليين، بحسب قوله.

وتتوقع تونس، بعد إتمام الاتفاق مع صندوق النقد، التمكن من سحب أول قسط في يونيو/حزيران القادم، لتنطلق في تعبئة باقي الموارد التي تحتاجها الموازنة وتنفيذ بنود الاتفاق الذي يفرض إصلاحات موجعة، من بينها رفع الدعم عن الغذاء والمحروقات وتجميد الرواتب.

ويعتبر الخبير الاقتصادي آرام بالحاج، أن تونس لن تتمكن من الحصول على 4 مليارات دولار من الصندوق، معتبرا أن السيناريو الذي اشتغلت عليه الحكومة جد متفائل، وقد يقود الوفد المتفاوض إلى تقديم تنازلات كبيرة بسبب الضعف في إعداد ملف القرض. وقال بالحاج إن برامج تمويل صندوق النقد الدولي متعددة ومختلفة من بلد إلى آخر، ولكن البرنامج الوحيد القادر على توفير تمويلات هامة لتونس هو «تسهيل الصندوق الممدد»، وهذا الصنف من البرامج يمكن أن يصل فيه سقف التمويل إلى 435% من حصة البلد في الصندوق. وأكد بالحاج، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن حصة تونس في صندوق النقد الدولي تُقدر بـ750 مليون دولار، وبالتالي فإن الحد الأقصى من التمويلات التي يمكن الحصول عليها هو 3,2 مليارات دولار على أربع سنوات، من دون اعتبار التسديدات المتوجبة على تونس في إطار القروض القديمة. ورجّح ألا يتجاوز الاتفاق النهائي 2,5 مليار دولار على أقصى تقدير، بحسب الفرضيات العلمية التي اشتغل عليها خبراء الاقتصاد والمالية وطرق العمل داخل مؤسسات القرض. وتثير المفاوضات الجديدة مع الصندوق قلق المجتمع المدني في تونس الذي انتقد اللجوء المكثف للصندوق في السنوات العشر الأخيرة.

وقال منتدى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أمس الاثنين، في بيان له، إن الاقتراض المتواتر من صندوق النقد لم يساعد على تحسين الأوضاع المعيشية للتونسيين، بل إن وضعهم يزداد سوءا مع كل برنامج جديد. واعتبر المنتدى أن القوى المحتكرة للثروة وللسلطة والمستفيدة من الغنائم والمكاسب غير المشروعة والمسؤولة عن الأوضاع المنهارة، هي التي تتسارع قبل غيرها للدفع نحو اللجوء إلى الصندوق وتعتبره المخرج الوحيد لتجاوز الأزمة، التي تقود حتما إلى التنامي المتصاعد للمديونية العمومية وإلى ارتهان متزايد للسيادة.

أخبار العرب

«المراعي» السعودية تستثمر في قطاع الدواجن

أقر مجلس إدارة شركة المراعي السعودية، وهي أكبر شركة أغذية ومنتجات ألبان في السعودية والخليج، ضخ استثمارات رأسمالية بقيمة 6,6 مليارات ريال (1,76 مليار دولار)، للتوسع في قطاع الدواجن لمضاعفة حصتها السوقية محليا. وحسب إفصاح للشركة على موقع البورصة السعودية، أمس الإثنين، سيتم تنفيذ التوسع على عدة مراحل على مدى 5 سنوات. وتشمل الخطة تطوير مرافق إنتاج أمهات الدواجن وذلك لتحقيق التكامل الرأسي لإمدادات الدواجن، وفق الإفصاح.

وذكرت الشركة أن «هذه الاستثمارات جاءت كجزء من مشاركة القطاع الخاص في نمو الاقتصاد المحلي»، المرتكز على الصناعة النفطية. وفي مارس/ آذار الماضي، أطلقت السعودية برنامجا للشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص «شريك» باستثمارات خمسة تريليونات ريال (1,3 تريليون دولار)، حتى 2030. ويهدف البرنامج لدعم الشركات السعودية الكبرى لضخ استثمارات كبرى في الاقتصاد المحلي مقابل تقليص توزيعاتها النقدية.

تداعيات تأخر الميزانية على ليبيا

أطلع رئيس المؤسسة الليبية للنفط مصطفى صنع الله، أول من أمس، مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا يان كوبيتش على التحديات التي تواجه القطاع النفطي في ظل تأخر اعتماد الميزانية العامة للبلاد لعام 2021. جاء ذلك في لقاء جمع صنع الله وكوبيتش في مقر مؤسسة النفط بالعاصمة طرابلس، بحسب بيان للمؤسسة على موقعها الإلكتروني.

وقالت المؤسسة إن كوبيتش أُطلع على «التحديات التي تواجه القطاع في ظل تعطل الميزانيات وتأثيرها على سير العمليات بالقطاع، والأوضاع الصعبة التي يعاني منها العاملون في القطاع على جميع المستويات بسبب نقص الميزانيات»، وفق البيان.

وفي 20 إبريل/ نيسان الماضي، رفض مجلس النواب الليبي اعتماد مشروع الميزانية، وأعاده إلى رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة، لإجراء تعديلات عليه. وشكّل الدبيبة لجنة لمراجعة الملاحظات المقدمة من لجنة المالية والموازنة في مجلس النواب، وفق المتحدث باسم الحكومة محمد حمودة.

أخبار العالم

الصين تسعى للسيطرة على ديون السكك الحديدية

قال يانغ شينغ شي، كبير المحاسبين بشركة السكك الحديدية الصينية، إن مخاطر ديون الشركة الوطنية الصينية المحدودة للسكك الحديدية (سكك حديد الصين)، مشغل السكك الحديدية في البلاد، مستقرة ويمكن السيطرة عليها. وأظهرت البيانات الصادرة عن سكك حديد الصين أن الاستثمار في بناء السكك الحديدية ظل عند مستوى مرتفع هذه السنوات. واعتبارا من الربع الأول من عام 2021، بلغ إجمالي الالتزامات المتراكمة لشركة السكك الحديدية الصينية 5,76 تريليونات يوان (حوالي 890,57 مليار دولار أميركي). وقال يانغ إن الشركة اتخذت إجراءات فعالة للسيطرة على نسبة الديون إلى الأصول في نطاق مناسب، وضمان التشغيل السلس لشركات السكك الحديدية الوطنية. وبلغت نسبة الدين إلى الأصول للشركة 65,63 في المائة في نهاية عام 2020، بانخفاض 0,35 نقطة مئوية عن عام 2019.

تراجع العجز التجاري التركي 32% في إبريل

قال وزير التجارة التركي محمد موش، أمس الإثنين، إن عجز التجارة في تركيا تقلص 31,9 بالمائة على أساس سنوي في إبريل/نيسان، إلى 3,1 مليارات دولار وفقا لنظام التجارة العام. وأضاف الوزير التركي، وفقا لوكالة «رويترز»، أن الصادرات ارتفعت 109 بالمائة في إبريل/ نيسان إلى 18,8 مليار دولار مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي، عندما تباطأت التجارة مع أكبر شركاء أنقرة التجاريين بشكل كبير بسبب جائحة كوفيد-19. وزادت الواردات 61,4 بالمائة على أساس سنوي إلى 21,9 مليار دولار. وأكد موش أيضا أن العجز التجاري في الأشهر الأربعة الأولى من العام تباطأ 19,5 بالمائة إلى 14,2 مليار دولار.

مال وسياسة

يتزايد الصراع الدولي في القارة الأفريقية الغنية بالنفط والمعادن بين كل من فرنسا والصين وروسيا. وتواصل باريس خدمة مصالحها الاقتصادية تحت غطاء حماية الاستقرار السياسي ومحاصرة الإرهاب، ولكنها تواجه تحديات وانتقادات من دول أوروبية

صراع الموارد في أفريقيا

فرنسا تحمي مصالحها الاقتصادية بدعم الجنرالات

أثارت مقولة الزعيم الأفريقي عمر بونغو رئيس دولة الغابون في العام 1996 الشهيرة، «أفريقيا بدون فرنسا مثل سيارة بدون سائق وفرنسا بدون أفريقيا كسيارة بدون وقود»، الكثير من السخرية من جيل الشباب الجديد الذي يحارب من أجل بناء «أفريقيا جديدة»، وسط الصراع الدولي الجاري على موارد القارة الأفريقية بين كل من فرنسا والصين وروسيا.

وبونغو، من الزعماء الذين صنعتهم فرنسا لحماية مصالحها في القارة الأفريقية. وحكم بونغو الغابون منذ استقلالها ولفترة أربعة عقود حتى وفاته في العام 2009. ووجهت له تهم عديدة بالفساد، خاصة بعد اكتشاف النفط في الغابون، وهو بالتالي من الرؤساء الأفارقة الذين روجوا لفوائد الاستعمار الأوروبي الجديد في القارة السمراء مقابل دعمه للبقاء في الحكم. لكن بونغو ليس وحده في ذلك، فالرئيس التشادي السابق إدريس ديبي الذي قتل في إبريل/ نيسان الماضي من الرؤساء الذين اعتمدوا على الدعم العسكري الفرنسي المباشر للبقاء في الحكم لمدة ثلاثة عقود ومنذ العام 1990. وتدخلت فرنسا بالسلاح الجوي قبل عامين لحماية حكمه. وقد أثارت الضربات الجوية التي نفذت ضد المتمردين التشاديين حينها العديد من الأسئلة حول الدور الفرنسي في أفريقيا الذي يواصل حماية نظم الجنرالات والفساد المالي والاقتصادي في أفريقيا.

وعلى الرغم من ذلك تتباين وجهات النظر بشأن الدور الفرنسي بين الخبراء والمحليين، والذي تراوح بين مبررات حماية الاستقرار السياسي ومحاصرة والإرهاب، وبين عودة الاستعمار غير المباشر عبر بوابة «الاستعمار الاقتصادي» واستغلال موارد القارة المعدنية والنفطية. لكن المؤكد أن فرنسا لديها مصالح اقتصادية مباشرة في تشاد التي باتت دولة نفطية باحتياطات تقدر بنحو 1,5 مليار برميل، وبيع الحكومة التشادية صفقات أسلحة، وربما تدخر علاقاتها مع حكومة كاكا ديبي للفوز بصفقات تنقيب عن المعادن والنفط في المستقبل، خاصة وأن هنالك مثلثا غنيا باليورانيوم بين ليبيا وتشاد والسودان.

وغالبا ما تبرر الحكومة الفرنسية تدخلها في أفريقيا بحجة حماية الاستقرار ومنع الإرهاب، لكن يلاحظ خبراء أن مناطق النفوذ الفرنسي في أفريقيا، أي ما يطلق عليه «منطقة النفوذ الفرانكفوني»، أكثر المناطق فقراً واضطراباً في أفريقيا، خاصة دول جنوب الصحراء التي باتت من بؤر الإرهاب في القارة الأفريقية، وتحترف تجارة التهريب والمخدرات والاتجار بالبشر وتضم جماعات متطرفة مثل جماعة بوكو حرام. ويرى خبراء فرنسيون يعارضون سياسة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في أفريقيا، أن فرنسا لم تعمل طوال العقود الماضية التي تلت نهاية الاستعمار المباشر على تنمية القارة عبر الاستثمار وخلق الوظائف وتنمية الموارد، وإنما استمرت في تعزيز نفوذها الأفريقي عبر التدخل العسكري المباشر وحماية القادة الفاسدين، وهو ما أدى إلى تزايد النفوذ الصيني في القارة. في هذا الشأن قال الخبير بمعهد العلاقات الدولية الفرنسي، فرانسوا غولم، إن «فرنسا نشطة وناجحة في إرسال القوات العسكرية إلى أفريقيا، ولكنها ليست ناجحة في إرسال مستثمرين». ولدى الشركات الفرنسية استثمارات واسعة في أفريقيا، باتت تتمدد خارج دول النفوذ الفرنسي. ومن بين الاستثمارات الكبرى التي وقعتها الشركات الفرنسية أخيراً في أفريقيا، توقيع شركة توتال عقداً لاستثمار 50 مليار دولار في مشاريع الغاز المسال في موزمبيق، كما وقعت توتال كذلك صفقة أمنية لحماية حقول الطاقة بموزمبيق. وحسب تقرير بصحيفة « فايننانشيال تايمز»، وقعت شركات فرنسية كذلك صفقات بقيمة مليارَي دولار للمواصلات في كينيا، وصفقة إنشاء مصفاة في نيجيريا. وهذه الدول التي كسبتها الشركات الفرنسية لم تكن ضمن النفوذ الفرنسي في السابق.

ولكن رغم ذلك يشير تقرير حكومي فرنسي إلى أن حصة فرنسا من السوق الأفريقي تراجعت إلى النصف بين عامي 2000 و2017، بسبب دخول الصين وشركاتها كمستثمر رئيسي في قطاع النفط والتعدين، وكذلك دخول الشركات الدفاعية الروسية وتوقيع صفقات أسلحة على حساب الشركات الفرنسية. وحسب التقرير بلغت الصادرات الفرنسية للدول الأفريقية نحو 28 مليار دولار في العام 2019.

ويرى محللون أن فرنسا تخدم المصالح الاقتصادية لشركاتها للسيطرة على قطاعات المعادن والنفط بالدول الأفريقية تحت غطاء محاربة الإرهاب وحماية الاستقرار السياسي، ولكن ذلك قد يضر بمصالح أوروبا الاقتصادية في المستقبل، لأنه ببساطة يرفع من حصة المنافسين في السوق الأفريقي، حيث تتنامى حصة التجارة والتملك المباشر للأراضي والمناجم من قبل الشركات الصينية. وتسعى ألمانيا لقيادة أوروبا نحو اتفاقية شراكة تجارية شاملة مع أفريقيا. من هذا المنطلق تواجه حكومة إيمانويل ماكرون انتقادات جمة على دور الوصاية، ودعم وحماية الجنرالات الذين يصعدون للسلطة بالانقلابات ويحكمون بقوة السلاح، وبالتالي يقفون عائقاً أمام فرص التحول الحقيقي في أفريقيا.

وتنتقد بعض دول الاتحاد الأوروبي، وعلى رأسها إيطاليا، بشدة الدور السياسي الفرنسي في أفريقيا بحجة أن الحكومة الفرنسية تخدم مصالحها على حساب تنمية دول القارة الأفريقية، وتبعاً لذلك يتزايد الفقر والاضطرابات وتتزايد موجات الهجرة الأفريقية المكثفة على سواحل أوروبا.

(العربي الجديد)

ماكرون في عاصمة تشاد بعد وفاة إدريس ديبي (يوسف ساتوغو/ فرانس برس)

أوروبا تتخوف من التدخل الفرنسي في أفريقيا حيث يرتفع الفقر وهجرة الشباب

غوغل تقدم منحاً للشباب الأفريقي

أعلنت شركة خدمات الانترنت والتكنولوجيا الاميركية «غوغل»، تقديم أكثر من 40 الف منحة دراسية جديدة لمطوري التطبيقات في افريقيا. وتعتزم الشركة تقديم المنح للمطورين في مجالات الاجهزة المحمولة والحوسبة السحابية. وبحسب بيان صادر عن الشركة، فان «غوغل» ستقدم منحا كاملة لأكثر من 1000 دارس «مطور مبتدئ، ومطور متوسط المستوى» في نهاية التدريب. وكشفت الشركة عن تفاصيل المنحة التي اعلنتها خلال رسالة عبر الانترنت.

بيتكوين تعوض بعض خسائرها

عوضت بيتكوين في تعاملات الإثنين جزءا كبيرا من خسائرها مقتربة من 59 الف دولار، ولكنها لا تزال بعيدة عن الذروة

لندن ـ **العربي الجديد**

بعد خسارة 200 مليار دولار في يوم واحد قبل أسبوعين، عادت عملة بيتكوين، أمس الإثنين لتقترب من 59 الف دولار. ونجحت العملة المشفرة الأكثر شعبية في تسجيل مكاسب قوية اقتربت من الـ40 مليار دولار خلال 24 ساعة. وقفزت القيمة السوقية لعملة بيتكوين لترتفع إلى مستويات 1,098 تريليون دولار، مقابل 1,058 تريليون دولار بتعامل يوم الأحد. ولكن لا تزال بيتكوين بعيدة بنحو 6 آلاف دولار عن السعر الأعلى الذي بلغته في بداية الشهر الماضي والبالغ 65 الف دولار، وتحديداً خلال تعاملات 14 إبريل/ نيسان الماضي عندما ارتفعت إلى مستويات 64,8 الف دولار.

واكتسبت بيتكوين، أكبر العملات المشفرة، زخماً خلال العام الجاري في الفضاء الرقمي، حيث تضاعف سعرها الذي كان يقل قليلا عن 30 الف دولار لكل وحدة من العملة الإلكترونية في بداية العام 2021 إلى ما يقرب من 65 ألف دولار في وقت سابق من إبريل المنصرم. وتباطأ الارتفاع الحاد في أسعار «بيتكوين» للعام 2021 منذ أواخر فبراير/شباط الماضي، ولكن المستثمرين لم يفقدوا الأمل في صعودها مرة أخرى وبمعدلات جنونية تخلق ملياردريات جددا. في هذا الصدد، توقع خبراء في استطلاع أميركي نشر أمس الإثنين، أن يرتفع سعر «بيتكوين» فوق 100 ألف دولار لكل وحدة بيتكوين في العام الجاري 2021.

وحسب مجلة فوربس التي أوردت الاستطلاع حول مستقبل بيتكوين، توقع ما يقرب من ثلث الخبراء الذين شملهم الاستطلاع أن يتجاوز سعر العملة الرقمية 120 الف دولار.

وكان مصرف « جي بي مورغان» الأميركي قد توقع أن ترتفع العملة إلى 140 ألف دولار بنهاية العام الجاري. وبيتكوين وأخواتها من مجالات الاستثمار عالية المخاطر، ولكنها تستفيد من جاذبية النمو السريع للثروات المتنامية في حالة الرهان الصحيح على مسار أسعارها. ووجهت العديد من المحافظ الاستثمارية في «وول ستريت» جزءاً من استثماراتها إلى بيتكوين خلال الشهور الأخيرة. وكان المستثمر الأميركي وارن بافيت قد وصف العملات المشفرة بأنها ليست لها قيمة في الأساس وجزم بأنه لن يمتلك أيا منها. وحصلت العملات المشفرة على مزيد من القبول المؤسسي في الأيام القليلة الماضية، لتتجاوز قيمتها السوقية مستويات 2,3 تريليون دولار للمرة الأولى في تاريخها، حيث يبدو أن بنك إنكلترا (البنك المركزي) بات يتخذ موقفا أكثر ليونة تجاه العملات الرقمية. ويتجه البنك العريق لإنشاء «استرليني رقمي». ولكن الاستثمار في العملات الرقمية يواجه مخاطر من قبل البنوك المركزية التي تنظر لعملة بيتكوين وشقيقاتها على أساس أنها من مهددات النظام النقدي العالمي.

الذهب يستفيد من مخاوف المستثمرين من الجائحة في الهند

وبعد التفاؤل الكبير بعودة النشاط الاقتصادي لقوة دفعه، جاءت موجة كورونا الثانية في الهند لتعرقل مسار النمو الاقتصادي في آسيا. ويرى محللون أن شهية المخاطرة لدى المستثمرين لا تزال مرهونة بشكل أساسي بتطورات الأوضاع في ما يتعلق بجائحة فيروس كورونا. وفي حين تسجل الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا نتائج إيجابية في برامج التطعيم ضد فيروس كورونا، فإن أوروبا لا تزال تتراجع بين فتح النشاط الاقتصادي ومواصلة الإغلاق. وهذه العوامل تدفع المستثمرين نحو الملاذات الآمنة التي من بينها الذهب والدولار وبعض المعادن الاستراتيجية.

وسجلت أسعار الذهب أمس الإثنين، ارتفاعا ملحوظا بالتزامن مع تراجع أداء الدولار والذي انعكس في تراجع مؤشره مقابل العملات الرئيسية، حيث ارتفع الذهب خلال تعاملات أمس بنسبة 0,65% ليستقر عند مستويات 1,780,30 دولاراً للأونصة، وأفادت إحصائيات صادرة عن جمعية الذهب الصينية بأن استهلاك الصين من الذهب خلال الربع الأول من العام الجاري قد ارتفع بنسبة 93,9% بالمقارنة مع الربع الأول من العام الماضي ليبلغ نحو 288,2 طناً، ومقابل ذلك فإن إنتاج الصين من الذهب في الفترة ما بين يناير/ كانون الثاني إلى مارس/ آذار الماضيين قد تراجع بنسبة 9,92% ليستقر عند 74,44 طناً. وتعد الهند التي ضربتها الجائحة من كبار مستهلكي الذهب في العالم.

متظاهر في برلين يرتدي «كمامة بيتكوين» (Getty)

الهند: انخفاض واردات النفط العربي

واصلت المصالح الاستراتيجية الكبرى لعب دور رئيسي في واردات النفط الهندي، خلال الشهور الماضية، إذ إنّ الهند خفضت وارداتها من النفط العربي لصالح النفط الأميركي، وتستهدف الهند، عبر هذه الاستراتيجية، خدمة المصالح الأميركية، على أمل جذب الاستثمارات والتقنيات في المستقبل.

وتراجع إجمالي واردات الخام إلى الهند بنسبة 11,8%، على أساس سنوي، إلى 3,97 ملايين برميل يومياً، في العام المالي المنتهي في الحادي والثلاثين من مارس/آذار الماضي، وفقاً لبيانات نشرتها «رويترز» عن مصادر في صناعة وتجارة النفط. كما انخفضت حصة «أوبك» في واردات الهند النفطية إلى أدنى مستوياتها في عقدين على الأقل، إذ اشترت الدولة، صاحبة ثالث أكبر اقتصاد في آسيا، المزيد من النفط الأميركي والكندي على حساب نفط أفريقيا والمنطقة العربية.

وتراجعت مشتريات الهند من أعضاء «أوبك» إلى حوالي 2,86 مليون برميل يومياً، ما قلص حصة المجموعة في الواردات إلى 72% من 80% في السابق، وهي الحصة الأدنى منذ العام المالي 2001/2002 على الإقل.

ولأول مرة منذ 23 عاماً على الأقل، انخفض الطلب السنوي على الوقود في الهند في 2021/2020، وذلك بناءً على بيانات حكومية صدرت الشهر الماضي. وظلّ العراق أكبر مورد للنفط إلى الهند تليه السعودية.

يذكر أنّ الموجة الثانية الكارثية من جائحة فيروس كورونا في الهند ضربت تعافي الطلب على الوقود هناك، مما أضعف التفاؤل بشأن انتعاش قوي للطلب على الوقود في

تراجعت مشتريات الهند من «أوبك» إلى 2,86 مليون برميل يوميا

محطة وقود في الهند (Getty)

أميركا والصين في النصف الثاني من العام الجاري.

وقال محللون من شركة «آي إن جي» في مذكرة: «نظراً لأنّ كوفيد-19 لم يبلغ ذروته في الهند بعد، في ما يبدو، نتوقع أن تشهد المزيد من الانخفاض في الطلب على الوقود خلال مايو/أيار الجاري».

ويوم الأحد، حثت شركة صناعية هندية رئيسية السلطات على تقليص النشاط الاقتصادي، في الوقت الذي تئن فيه منظومة الرعاية الصحية تحت وطأة تسارع وتيرة الإصابات. لكن على مستوى العالم، أظهر استطلاع رأي أجرته «رويترز» أنّه من المتوقع أن ترفع التطعيمات الطلب العالمي على النفط، خصوصاً خلال ذروة موسم السفر في الربع الثالث من العام، مما دفع المحللين إلى رفع توقعاتهم لأسعار برنت، للشهر الخامس على التوالي. وتوقع الاستطلاع الذي شمل 49 مشاركاً أن يبلغ متوسط سعر برنت 64,17 دولارا للبرميل في 2021، ارتفاعاً من متوسط الشهر الماضي عند 63,12 دولارا ومتوسط 62,30 دولارا لخام القياس منذ بداية العام.

وعلى صعيد الإمدادات، ضخت منظمة البلدان المصدرة للبترول 25,17 مليون برميل يومياً في إبريل/نيسان الماضي، بزيادة 100 ألف برميل عن مارس/آذار الماضي، مع زيادة الإنتاج من إيران ومنتجين آخرين. وارتفع إنتاج «أوبك» في كل شهر، منذ يونيو/ حزيران 2020، باستثناء فبراير/شباط الماضي.

وتجري إيران والولايات المتحدة محادثات لإحياء الاتفاق النووي، ما قد يؤدي إلى رفع عقوبات تفرضها الولايات المتحدة، ويسمح لإيران بزيادة صادرات النفط. ويذكر أنّ بعض الدول الآسيوية توظف العقوبات الأميركية لصالحها، عبر الحصول على صفقات نفط بأسعار رخيصة من شركة النفط الإيرانية.

(العربي الجديد، رويترز)

رؤية

الاقتصاد الإيراني المتعثر وإحياء الاتفاق النووي

سهام معط الله

استؤنفت المحادثات الرامية لإنقاذ الاتفاق الدولي حول البرنامج النووي الإيراني في 15 نيسان/ابريل 2021 بالعاصمة النمساوية فيينا، برعاية الاتحاد الأوروبي الذي يسعى للوصول إلى نقطة تفاهم ترضي جميع الأطراف خاصة بعد السياسات الترامبية المتهوّرة التي أدخلت المفاوضات بشأن ذلك الملف في نفق مسدود في عام 2018، وغرزت سكين العقوبات بعمق في الاقتصاد الإيراني.

وشهدت المباحثات النووية غير المباشرة بين طهران وواشنطن اجتماعاً آخر في فيينا بواسطة أطراف الاتفاق النووي وذلك يوم السبت الماضي 1 مايو، وسط الحديث عن تفاهم أولي يقضي برفع الحظر عن صادرات النفط والغاز والتعاملات البنكية الإيرانية.

لقد انتقل الملف النووي الإيراني إلى مستوى متقدّم من التعقيد بعد أن قرّرت إيران، التي صمدت في وجه كل أشكال العقوبات، تغيير نمط إنتاج اليورانيوم وزيادة تخصيبه لدرجة نقاء تبلغ 60% أي بفارق غير بعيدٍ عن درجة 90% المطلوبة لصنع الأسلحة النووية المدمِّرة.

وكعادتها تفعل إسرائيل ما بوسعها لإجهاض كل مساعي إعادة إحياء الاتفاق النووي الإيراني وإنعاش العلاقات الإيرانية-الأميركية تحت سقف إدارة جو بايدن الجديدة، فقد توجّه وفد إسرائيلي إلى واشنطن بالتزامن مع المحادثات الجارية في فيينا للتقرّب من حكومة بايدن وإقناعها بضرورة الحيلولة دون تمكّن طهران من الصعود إلى قمة مصنّعي ومالكي الأسلحة النووية، خصوصاً أمام علانية الرغبة والمصلحة الأميركية في العودة إلى طاولة المفاوضات بعد الوصول إلى ذروة العقوبات التي عجزت عن توجيه الضربة المُميتة للاقتصاد الإيراني.

وكعادته لا يُفوّت نتنياهو، المحاصر داخلياً بقضايا الفساد والمكروه شعبياً والمنبوذ أميركياً، أي فرصة لعرقلة سير تلك المفاوضات الإيرانية الأميركية حتى ولو باستعمال القوّة كالهجوم السيبراني الذي تعرّضت له منشأة نطنز النووية الإيرانية، في ذلك التوقيت الدقيق، والذي تردد أن إسرائيل تقف خلفه.

وفي انتظار تبلور المُخرجات النهائية لتلك المفاوضات، يترقّب الملايين من الإيرانيين بامتمام كبير حدوث نوع من الانفراج البسيط في أوضاعهم الاقتصادية خصوصاً بعدما أنهكتهم استراتيجية الضغط القصوى التي مارسها ترامب في حقّهم بغية انتزاع المزيد من التنازلات.

فقد تسبَّبت العقوبات الأميركية بحرمان إيران سنوياً من 50 مليار دولار من الإيرادات وفقاً لتصريحات الرئيس حسن روحاني، واتّساع عجز الموازنة الإيرانية الذي وصل إلى حوالي 58 مليار دولار في نهاية السنة المالية الماضية، وارتفاع إجمالي صافي ديون الحكومة إلى 258 مليار دولار وفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2020، وانهيار قيمة العملة الإيرانية إلى مستويات قياسية غير مسبوقة وصلت إلى 300 ألف ريال للدولار الواحد في السوق غير الرسمية على خلاف السعر الرسمي للبنك المركزي البالغ 42 ألف ريال للدولار، وانزلاق احتياطيات إيران من النقد الأجنبي إلى 85 مليار دولار في عام 2020 وفقاً لتقرير الصندوق الصادر في نيسان/ إبريل 2021.

وكذا إطلاق العنان للتضخّم الذي نسف المستويات المعيشية للإيرانيين وبدّد مدخراتهم وضرب الفئات الفقيرة والمستضعفة بالجوع والاحتياج، وساهم في تقليص الطبقة الوسطى بنحو 8 ملايين إيراني منذ سنة 2011، ومن المتوقّع أن يرتفع معدل التضخّم من 36,5% في 2020 إلى 39% في 2021، وأن يرتفع معدل البطالة أيضاً من 10,82% في 2020 إلى 11,24% في 2021، وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي.

في حال أسفرت تلك المفاوضات عن رفع العقوبات المفروضة على إيران، ستنقشع الغمامة السوداء عن الاقتصاد الإيراني وتزول الضائقة المالية من خلال إعادة وصل الاقتصاد الإيراني بالاقتصاد العالمي، وإنعاش تجارة النفط الإيراني، وتدفُّق الاستثمارات الأجنبية، وتنشيط الصناعة المحلية، والسماح لإيران بطلب قروض من صندوق النقد الدولي، وعودة المياه لمجاريها ما بين النظام المصرفي الإيراني والبنوك الأجنبية، واسترداد العملة المحلية لعافيتها، والإفراج عن الأموال الإيرانية المجمّدة في الخارج والتي تتراوح قيمتها ما بين 32 و120 مليار دولار وفقاً لتصريحات محافظ البنك المركزي الإيراني عبد الناصر همتي ووزير الخزانة الأميركي جاك ليو. وفقاً لاستطلاعات الرأي التي أجراها مركز الدراسات الدولية والأمنية بجامعة ماريلاند الأميركية The Center for International and Security Studies at Maryland، تحت عنوان: «الرأي العام الإيراني في عهد بايدن» Iranian public opinion in the Biden era، على فترتين زمنيتين (1 أيلول/ سبتمبر - 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020) و(26 كانون الثاني/ يناير - 6 شباط/فبراير 2021)، شملت عينة تمثيلية مؤلفة من 2000 مواطن إيراني، أفاد 74% من المستجوبين بأنّ الوضعية الاقتصادية العامة لإيران جدّ سيئة، كما أشار 52% من الإيرانيين الذين شملتهم تلك الاستطلاعات إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية لأسرهم مقارنة بالعام الماضي، وأفاد 25% من المستجوبين بأنّ هناك أفراداً من أسرهم فقدوا وظائفهم بسبب جائحة كورونا من تشرين الأول/أكتوبر 2020 إلى شباط/فبراير 2021. بينما أجمع 70% من المستجوبين على عدائية سياسات الرئيس الأميركي السابق ترامب، وتباينت آراء المستجوبين حول طبيعة سياسات الرئيس الحالي بايدن، فقد صنّف 29% من المستجوبين سياساته على أنّها عدائية وصرّح 3% بأنّ سياساته ودّية للغاية وعبّر 28% عن حيادهم في هذا السياق. وأكّد 81% من المستجوبين على أولوية رفع العقوبات الأميركية عن البنك المركزي الإيراني، وصرّح 60% من المستجوبين أنّه حتى لو عادت الولايات المتحدة إلى «خطة العمل المشتركة الشاملة» (JCPOA) فإنّها لن تلتزم بواجباتها ووعودها.

خلاصة القول إنّ العقوبات الاقتصادية ستبقى دوماً الورقة الرابحة التي ستتمسَّك بها الولايات المتحدة لليّ ذراع إيران، وستظلّ هذه الأخيرة البعبع الذي تستخدمه أميركا لحثّ دول الخليج على التسلُّح وعقد صفقات شراء الأسلحة التي تضمن نشاط وانتعاش تجارة الأسلحة الأميركية. وكالعادة لن تُدير بلاد العم سام ظهرها لحليفها الأزلي، الكيان الصهيوني، لذلك يُستبعد سيناريو قيام بايدن وزبانيته بالرفع التام والكلّي لتلك العقوبات، فهُم على نهج أوباما سائرون.